اللَّازِمُ والْمُتَعَدِّي بَيْنَ المَنْظُوم والمَنْثُوُر

دِرَاسَة موازنة من خلال الكتاب للعلامة سيبويه والألفية لابن مالك

إعداد الباحث: اَيمن مختار عبد العاطي

الحمد لله الذي حضَّـــنا على العلم والعمل به، وكرهنا في الجهل وأبعدنا عنه، الذي قال:" اقْرَأْ بِاسْـــمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَـــانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ"، وقال: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء"، وأشهد أنه لا إله إلا هو، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم – يا رب – تسليماً كثيرًا، وبعد.

فإنّ النحو علم جليل، والكتابة عن شخصياته صعبة المنال؛ ولاسيما الكتابة عن أعظم شـــخصـــيتين فيه وهما: ســـيبويه الأول: أبي بشـــر عمرو بن عثمان بن قنبر، صـــاحب كتاب الكتاب، ت: (180) هجرية، وســـيبويه الآخر: أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، الإمام العلّامة الأوحد، صاحب الألفية، ت:(672) هجرية.

كثرت شـروح الألفية ومن قبلها الكتاب، ثم ظهر بعد ذلك شـروح لهذه الشـروح، ثم ظهرت الكتب والدراســـات التي تحدثت عن كل منهما حتى امتلأت بطون المكتبة بتلك الشـروح، ومع ذلك وجد الباحث صـعوبة في إيجاد دراسـة تقارن بين الاثنين، أو تذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.

أهمية الموضوع:

يعد موضـوع هذا البحث ذا أهمية كبرى وذلك بسـبب: اهتمام العلماء بكتاب سـيبويه وكذلك ألفية ابن مالك، وجود شـروح كثيرة للكتاب والألفية، كثرة اسـتشـهاد النحاة بشـواهد من الألفية والكتاب، كون سيبويه صاحب أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، وشهرته، ذيوع ألفية

ابن مالك في الاماكن التعليمية؛ ولاسيما الأزهرية، قسّم سيبويه وابن مالك النحو إلى أبواب، لم يفصل سيبويه الصرف عن النحو، وكذلك ابن مالك.

ولقد تعددت الكتب والدراسات التي تحدثت عن سيبويه الأول، وعن سيبويه، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع الباحث أن يجد دراسة تجمع بين الاثنين ولكنه يذكر بعض الدراسات المهمة التي تناولت الكتاب لسيبويه أو الألفية لابن مالك، وهي كالتالي:

1- ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري، دراسة مقارنة، زياد توفيق محمد، إشراف أ. د/أحمد حسن حامد، في كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية بنابلس الفلسطينية، (2005)م.

2- المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها أبو عثمان المازني سيبويه، جمعًا ودراسة ماجستير، لعبدالله بن محمد بن جاد الله النغميشي، إشراف د/ عبدالله بن عبد الرحمن المهوس، كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية، (1424) هـ.

أولًا- مفهوم اللازم :

(لزم)الشَّيْء لُزُوما ثَبت ودام...وَالشَّيْء فلَانا وَجب عَلَيْهِ.. وَيُقَال: لَازم الْغَرِيم تعلق بِهِ وَفُلَانًا عانقه ([1])، الفِعْل اللاَّزِم: هو ما يكتفي بفاعل ولا يحتاج إلى مفعول به، وهو خلاف الفعل المتعدِّي([2])، والفعل اللازم هو الذي لا ينصبُ بنفسه مفعولًا به ؛ ولذلك يسمى أيضًا بالفعل القاصر ، وهو ينصب المفعول به بواسطة حرف الجر ، نحو : ذهبتُ إلى المكتبة([3]).

ثانيًا- مفهوم المتعدّي :

المتعدّي من الفعل (ع د و) عدا عن يَعدو.. اعتدى على يعتدي، اعْتَدِ، اعتداءً، فهو مُعتَدٍ (1)، تعدَّى الفعلُ: احتاج إلى مفعول به، تجاوز أثرُه الفاعلَ إلى المفعول به، الفِعْل المتعدِّي: الفعل الذي ينصب مفعولاً به بنفسه من غير وساطة حرف جرّ ([4])، والمتعدي: وهو الذي ينصب بنفسه مفعولًا به، أو اثنين، أو ثلاثة، حسب نوع الفعل ([5]).

ثالثًا- مفهوم المَنْظُوم والمَنْظُومة النحوية:

المنظومة نجده: اسم مفعول من نظم والنَّظْمُ: التَّأْلِيفُ وَضَمُّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَكُلُّ شَيْء قَرَنْتَه بِآخَرَ فقد نَظَمْتَه.. النَّظْمُ: (المَنْظُومُ)بِاللُّؤْلُؤِ والخَرَزِ، وَصْفٌ بِالمَصْدَرِ، يُقالُ: نَظْمٌ مِنْ لُؤْلُؤْ([6])، (النظيم) المنظوم وَمن كل شَيْء مَا تناسقت أجزاؤه على نسق وَاحِد.([7]).

المنظوم من الشِـــعْر، هو كلامٌ موزونٌ مُقفًّى، خلاف المنثور، ولهذا الأديب من المنظوم أكثر ممّا له من المنثور والشعْر التعليميّ النحوي كثير، كألفية ابن مالك، وألفية ابن معط أستاذ ابن مالك، وألفية الســـيوطي، وكلها تعليمية، وشـــاعت المنظومات النحوية منذ القرن الثاني الهجري لدرجة أنهم نســـبوا (المنظومة النحوية) للخليل بن أحمد الفراهيدي، وتتألف من أوزان شعرية، لها قواعد الشعر إلاّ أنها ليست شعراً؛ لافتقارها الجودة الخيالية، والجمال الفني، والمدح، والفخرالموجود بقريحة الشاعر، ودورها الكبير في حفظ النحو، ونشره بين الناس على مر الدهور وتوصيل النحو بطريقة شيقة.

رابعًا- مفهوم المَنْثُورُ:

المنثور من الفعل نَثَر، ونَثَرَ الشـــيء نَثْرًا ونِثَارًا: أي رمى به مُتفرقًا. ويُقال: نَثَرَ الحَبَّ، ونَثَرَت الشـــجرة حَمْلَها، أما المَنْثُورُ:هو الكلام المرســـل غير الموزون ، ولا المقفّى، وهو خلاف المنظوم، نثر اللؤلؤ وغيره، وقد انتثر وتناثر، ودر منثور ومنثّر ونثير، كأنّ لفظه الدرّ النثير ونثير الدرّ. والتقط نثار الخوان ونثارته وهو الفتات المتناثر حوله([8])، نَثَرْتُهُ نَثْرًا مِنْ بَابِ قَتَلَ وَضَـرَبَ رَمَيْتُ بِهِ مُتَفَرِّقًا فَانْتَثَرَ وَنَثَرْتُ الْفَاكِهَةَ وَنَحْوَهَا. النِّثَارُ مَا يَتَنَاثَرُ مِنْ الشَّـيْءِ كَالسِّـقَاطِ اسْـمٌ لِمَا يَسْـقُطُ وَالضَّـمُّ لُغَةٌ تَشْـبِيهًا بِالْفَضْـلَةِ الَّتِي تُرْمَى. الخطبة: الكلام المنثور يخاطب به متكلم فصيح جمعا من الناس لاقناعهم([9]).

ونَثْر [مفرد]: مصدر نثَرَ، وهو كلامٌ مُرْسلُ، بلا وزن ولا قافية، يحتوي الأفكارَ المنظَّمة تنظيمًا حسنًا، والمعروضة عرضًا جذَّابًا، حَسَن الصياغة، وجيّد السَّبك ، مراعًى فيه قواعد

النحو والصَّرف، عكسه : شعر ، "كُلّ ما ليس شعرًا فهو نثْر- طه حسين من أعلام النثر العربيّ في العصر الحديث". النَّثر الشِّعريّ: نوع من الكتابة المرسلَة يتميّز ببراعة السَّبك ويستخدم المحسّنات اللَّفظيّة والمجازات والأوزان الإيقاعيّة والشَّائعة في الشِّعر أحيانًا([10]).

سِيبَوَيْهِ هو عَمْرو بن عُثْمَان بن قنبر يُكنى أَبَا بشر، مولى لبني الْحَارِث. ولد بقرية من قرى شيراز، يُقَال لَهَا الْبَيْضَاء.. وَقدم الْبَصْرَة يكْتب الحَدِيث، فَلَزِمَ حَلقَة حَمَّاد بن سَلمَة، وسِيبَوَيْهِ اسْم فَارسي، فالسِّي ثَلَاثُونَ، وبويه رَائِحَة، كَأَنَّهُ فِي الْمَعْنى ثَلَاثُونَ رَائِحَة... والْخَلِيل صَاحبه الَّذِي استكثر مِنْهُ، وَإِذا قَالَ فِي كِتَابه: " سَأَلته " بِغَيْر تَسْمِيَة المسؤول، فَإِنَّمَا يَعْنِي الْخَلِيل دون غَيره([11])،بينما ابن مالك هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي الجيّاني المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل للمشرق، النحوي المشهور، نزيل دمشق([12]).

اللازم والمتعدي عند سيبويه.

تعريف اللازم والمتعدي عند سيبويه:

ذكر سيبويه تحت مُسمى هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر ...فقال عن اللازم هو:" الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله كقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ"([13])، كأنه يريد أن يقول لنا :إن اللازم هو الفعل الذي يكتفي برفع فاعله فقط، ولا يستطع أن ينصب مفعولا به إلا بواسطة، فيقول السيرافي: "وقوله: هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول ، يريد به "قام زيدٌ" و"ذهب عمرو" وسائر ما كان من الأفعال التي لا تتعدى، والمفعول الذي يعنيه ها هنا هو المفعول به الذي يصل الفعل إليه بغير حرف جر ،كقولك :ضرب زيدٌ عمرًا، ولا يدخل في معنى ذلك المفعول فيه..([14])

وغير اللازم قال: " والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ آخر، ثم جاء بمثال جميل: ضُربَ زيدٌ ويُضْربُ عمرو"([15])، فقال أبو علي الفارسي: وقوله ليس يريد أن هذا

المفعول لم يصـــل إليه فعل من فاعل على الحقيقة، إنما يريد أن هذه اللفظة التي هي (ضُـرب) المســـماة فعلا لم يجاوز الاســـم المرتفع بها في (ضُـرب زيد)إلى مفعول فينصـــبه ،كما جاوز في (أُعطي زيدٌ درهمًا)إلى المفعول الذي هو الدرهم المنصوب. ([16]).

والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر، يريدون به "ضُرب زيدٌ" فزيدٌ مفعول في الحقيقة، (وضُرب) هو فعل له، وليس يريد أنه على الحقيقة: فعل أوقعه، وإنما يريد أنه فعل بُنى له ورفُع به وإن كان قد وصـــل إليه من غيره، كما يُبنى الفعل للفاعل([17]).

ويفهم الباحث من ذلك إن الفعل المتعدي هو الذي يرفع الفاعل، ولا يكتفي بها فقط؛ بل ينصـــب مفعولًا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة على حســـب نوع الفعل ، ومثال الأول: أكل أحمد الطعام ، ومثال الثاني :أعطى عبدالله زيدًا درهمًا ، ومثال الأخير :نبَّأتُ التلميذَ الامتحان سهلًا .

وقال وربما أحتج بعض النحويين بأن يقول: الفاعل من المفعول؛ لأنه محتاج إليه، فجعل له أقوى الحركات للمشـاكلة، وقد أحتج بعضـهم بأن قال:أوّل ما يردُ من الأسماء الفاعل، فيردُ والنفس جامّةٌ، فاســـتعمل له أقوى الحركات؛ لقوة النفس عند وروده على إيهام النطق، وجعل أخف الحركات لما بعده([18])

وقد احتج بعضـهم: بأن الفاعل مضـارع للمبتدأ؛ لأنه يخبر عنه بفعله الذي قبله ،كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده ، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر ، إلا في التقديم والتأخير والزمان الذي يدل على صـيغة الفعل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيدٌ ، فمعناه زيدٌ قائم إلا أن قام زيد ، قد دلّ على زمان متقدّم ، والقيام الذي به خبّرت عن زيد ملفوظ به قبله.([19])

وأما قول ســيبويه:" فالأسماء المحدَّثُ عنها، والأمثلةُ دليلةُ على ما مضـــى وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماءِ، وهو الذَّهاب والجلوس والضّرْب ، وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا

ما يكون منه الأحداثُ ، وهي الأسماء." ، فقال السيرافي :"يعني أنك إذا قلت :ذهب زيدٌ ، وجلس عمرو ، يُضـــرب أخوك" فقد دللت في زمان ماضٍ كان من زيد ، وجلوس كان من عمرو([20]).

إن الفعل بنفسه إذا عَري من الاسم لم يكن كلامًا، وإنما يتمّ الكلام بذكر الفاعل معه، فإذا ذكر الفعل والفاعل دلّ حينئذٍ على المصادر المحدّث بها عن الأسماء، غير أن الدلالة على الأزمنة للأفعال وخلط الأسماء بها لاحتياجها إلى الأسماء أعني احتياج الفعل([21]).

أقسام المتعدي عند سيبويه:

المتعدي لمفعول واحد، والمتعدي لمفعولين وينقسم إلى: ليس أصلهما المبتدأ والخبر، المتعدي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، المتعدي لثلاثة.

أولًا- المتعدي لمفعولٍ واحد:

ذكر سيبويه المتعدي لمفعولٍ واحد تحت باب: الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول"ثم يبدأ سيبويه في شرحه بقوله:" وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب "([22]). قال السيرافي:وشبه سيبويه رفع الفاعل الذي لا يتعدى فعلهُ في (ضرب) برفع الفاعل الذي لا يتعدى فعله في (ذهب)، لاجتماعهما في أنهما فاعلان قد شُغل الفعل بهما ، وإن كانا قد اختلفا في التعدي."([23])

ثم قال في قول سيبويه:" وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم([24]).

الأشياء التي تشترك الأفعال في تعدِّيها إليها:

المصدر: قال سيبويه:" وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ، وإذا قلت: ضـــربَ عبدُ الله، لم يســـتَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صـــنفٍ، كما أنُّ ذهَبَ قد دلّ على صِـــنف، وهو الذّهاب، وذلك قولك: ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد، وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتينِ، لما عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَرى، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه."([25])

أنواع المصادر:

النوع الأول- هو ما يدلّ على نوع المصدر فقط، كقولك: ضَربَ زيدٌ ضربًا وقعد قعودًا"فضربًا وقعودًا، يدلان على نوع الضرب والقعود، ولا يدُلان على مرة ولا مرتين، ولا صفة دون صفة.

النوع الثاني- ما يدل على الكمية والعدد، كقولك: قعد زيدٌ قعدتين، وضرب زيدٌ عمرًا ضربه.

النوع الثالث – ما يدل على كيفية المصـدر، كقولك: " قعد القُرفصـاء، ورجع القهقري، وقعد قعدة ســوء "فالقرفصــاء هو نوع من القعود على وصــف لا يقع على القعود، وهو أن يقعد مجتمعًا متداخلًا وتقديره: قعد قعود القُرفصاء، فحذف القعود، ثُمَّ أقام القُرفصاء مكانه. ([26])

2- التعدِّي إلى الزمان: ويدخل السيرافي مع سيبويه هنا في جزئية مهمة،هل تكون دلالة الفعل على الزمان مساوية لدلالته على المكان ؟ فهي، لا تدل؛ لأنه قد علم أنه لا يقع إلا في مكان، كما أنه لا يقع إلا في زمان، فقال السيرافي:"هذا المعنى وإن كان مفهومًا منهما جميعًا من طريق المعنى فإن صـيغة الفعل تحصـل لنا زمانًا دون زمان بذاتها؛ لأننا إذا قلنا :" ذهب " حصـل لنا زمان ماضٍ دون غيره، وإذا قلنا :"يذهب" حصل لنا زمان غير ماضٍ بلفظ الفعل ، ولا يحصل لنا مكان بعينه دون مكان ، فلذلك كانت ظروف الزمان أولى بالفعل.([27])

3- التعدّي إلى المكان: قال ســـيبويه:" ويتعدّى إلى ما اشـــتُقّ من لفظه اسماً للمكان، وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: ذهب أو قعد ، فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا، وإن لم يَذكره كما عُلم أنه

قد كان ذهابٌ" فقال أبو سعيد:" أعلم أن سيبويه لما رتب المفعولات، قدّم المفعول الذي تدلّ عليه صـــيغة اللفظ ،وهو الحدث والزمان ثم جعل المفعول الذي يدل عليه المعنى محمولًا على ذلك وهو المكان كقولك :خلفَك ([28]).

4- الحال: ويتعدى، كقولك: قام زيدُ ضاحكًا.

5- المفعول معه: نحو: ما صنعت وأباك، وجاء الشتاء والطْيالسة تريد: ما صنعت مع أبيك وجاء الشتاء مع الطْيالسة من طلس المحو ولبس الطيالسة.

6- المفعول له: كقولك: قامَ زيدٌ حَذَرَ الشـرِّ، يريد: لحذرِ الشـرِّ من أجله.فمن الأفعال ما لا يتعدّى إلى شيء سوى هذه الستة، كقولك: قام زيدُ وذهب عمروُ ومنها ما يتعدى إلى مفعول سواها، كقولك:" ضرب زيدُ عمرًا([29]).

ثانيًا- المتعدّي لمفعولين وينقسم إلى:

1- المتعدّي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر: ذكر سيبويه المتعدي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر تحت مُسمى هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول، وإن شـئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسـوتُ بشـراً الثَّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجاَل عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: " واختار موسى قومه سبعين رجلا([30]).

يقول أبو سعيد :إن لهذا الباب وجهين من التعدّي؛ الأول منهما- أن يتعدى الفعل لمفعولين ، وأحد المفعولين فاعل بالآخر...مثل : أعْطى عبْد الله زيدًا دِرهمًا، فزيد أخذَ الدِّرهم وهو فاعل به الأخذ ، وقد وصـل الأخذ منه إلى الدراهم من غير توسـط حرف الجر ، وكان الأصـل "أخذ زيدٌ دِرهما ([31])، والوجه الآخر – أن يتعدّى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ويتصل بآخر "مِن"، ولم يكن المفعول في الأصل فاعلًا بالذي فيه حرف جر، فنُزع حرف الجر من الثاني، فيصـل الفعل إليه مثل: أخترتُ الرِّجال عَبْدَ الله، والأصـل:" اخترتُ عبدَالله مِنَ الرِّجالِ"، وحذفت "من"([32]).

2- المتعدّي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

ذكره سيبويه تحت مُسمى هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبد الله زيداً بكراً، وظن عمرو وخالداً أباك، وخالَ عبدُ الله زيداً أخاك. ومثل ذلك: رأي عبدُ الله زيداً صاحبنَا، ووجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحِفاظ."([33])

قال أبو سعيد:" أعلم أنّ الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب إنما هي أفعال من أفعال تدخل على مبتدأ وخبر؛ لتبيّن اليقين أو الشك، وهي سبعة أفعال: ظننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ، ورأيتُ، إذا رأيت بها رؤية القلب، ووجدتُ، إذا أردت به وجود القلب ، وزعِمتُ ، وعلِمتُ.([34])

وقال أبو علي الفارسي في قول سيبويه: وذكرت المفعول الأول لِتُعلِم الذي تُضيف إليه ما أستقر له عندك (من هو) فإنما ذكرت (ظننت)، فقال أبو علي: يعني الذي تضيف إليه المفعول الأول، والهاء للذي معنى هذا الكلام أنك تُعلِم المخُبَر خبر المفعول الأول وما تُسنده إليه من المفعول الثاني الذي خبر عن المفعول الأول في المعنى، وتقدير الكلام : لتعلم ما استقر عندك للذي تضيف إليه([35]).

ولكن صاحب الأصول في النحو يرى غير ما ذكره أبو علي هنا، فهو يقول:" واعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت، وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، ولا يجوز: ظننت زيدًا وتسكت؛ حتى تقول: "قائمًا" وما أشبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ.([36])

وقد جاءت سبع أفعال لم يُسمَّ فاعلوها، وتجري مجرى الأفعال السبعة السابقة وهي: نُبّئتُ، وخُبِّرتُ، وأُخبِرتُ وأُعلمتُ، وأُرِيت، وحُدِّثتُ، وقد كانت متعدية في الأصل إلى ثلاثة فأُقيم واحد منها مقام الفاعل، وبقى الأخران كمفعولي الظن في جميع أحكامها.([37])

ثالثًا- المتعدّي لثلاثة مفعولات: ذكره سيبويه تحت مُسمى "هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك."([38])

قال أبو سعيد:هذا الباب منقول من الباب الذي قبله ..ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ..فتنقل الفعل عن الفاعل، ويصير الفاعل مفعولًا ، واجتمع ثلاثة مفعولين مثل: عَلم زيدٌ عمرًا منطلقًا ، فيجوز أن يكون أعلمه مُعلِمٌ ، فإذا ذكرت ذلك المعلِمَ صَيّرت زيدًا مفعولًا له، فقلت: أعْلَمَ بكرٌ زيدًا عمرًا منطلقًا."([39])

وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب: ضرب منها كان متعديًا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما من السبعة أفعال التي بالباب السابق ، وهذا الضرب في فعلين من تلك الأفعال فقط ، وذلك أرى وأعلم منقولان من رأى وعلم ، والضرب الأخير ما يكون متعديًا إلى مفعول أو مفعولين، ثُمَّ يتعدى إلى الظرف، ويجعل الظرف مفعولًا على سعة الكلام، فيُقال: فيما يتعدى إلى مفعول : "سرق زيدٌ عبد اللهَ الليلة" .. فعبد الله هو المفعول الأول، وقد سقط منه حرف الجر ، والثوب هو الفعل الصحيح ، والليلة ظرف جعلته مفعولًا على السعة.([40])

- بعض المسائل المتفرقة التي تتعلق باللازم والمتعدي في الكتاب.

ذكر سيبويه المسائل التي تتعلق باللازم والمتعدّي في كثير من أبواب كتابه؛ فشقّ على الباحث أن يحصر جميع المسائل التي تتعلق باللازم والمتعدي، وسيحاول الباحث أن يتوقف أمام بعض هذه المسائل مثل:

1- تعدّية ما لا يتعدّى: وذكره سيبويه تحت باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، وذكر فيه تعدّية ما لا يتعدى وذلك بحرف الجر، واستشهد بقول ساعدةَ:

لَدْنٌ بَهَزَّ الكَفَّ يَعْسِل مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

2- تعدّية الثلاثي بالهمز والتضعيف: وذكره سيبويه تحت باب افتراق فعلت و أفعلت في الفعل للمعنى، فتقول: دخل وخرج وجلس

3- تعدّى افعوعل و فعلل وافعلل وفوعل: ذكره سيبويه تحت باب ما لا يجوز فيه فعلته، قال سيبويه : وأما افَعْوعَل فقد تعدّى قال حميدٌ الهلالي:

فلما أتى عامان بعد انفصاله ... عن الضرع واحلولى دماناً يرودها([41])

4- ما يتعد ولا يتعدى وهو بصيغة واحدة: ذكره سيبويه تحت باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى، فقال سيبويه: وأما طردته فنحيته، وأطردته: جعلته طريداً هارباً ، وطردت الكلاب الصيد ، أي جعلت: تنحيه، ويقال : طلعت أي : بدوت ، وطلعت الشمس، أي: بدت([42])

5- ما يتعدّى بتغيّر الضبط: ذكره سيبويه تحت باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى، فقال سيبويه: ومثل حزن وحزنته: عورت عينه وعرتها.([43])

6- انفراد اللازم بوزن فعُل يفعل: ذكره سيبويه تحت باب علم كل فعل تعداك إلى غيرك، فقال: اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية : على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، وذلك نحو : ضرب يضرب، وقتل يقتل، ولقم يلقم.([44])

7- ما لا يمكن تعدّيته: ذكره سيبويه تحت باب ما لا يجوز فيه فعلته، إنما هي أبنيةٌ بنيت لا تعدى الفاعل، كما أن فعلت لا يتعدى إلى مفعول، فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد،

فمن ذلك انفعلت، ليس في الكلام انفعلته ؛ نحو انطلقت وانكمشت وانجردت، وانسللت.([45])

اللازم والمتعدي عند ابن مالك.

فتجد من الشُرّاح من يقسمُها إلى قسمين، ومنهم من يقسمها لثلاث: فينقسم الفعل عند ابن عقيل إلى: متعد ولازم، بينما ابن هشام يذكر: [أنواع الفعل من حيث التعدي و اللزوم]: "الفعل ثلاثة أنواع: أحدها: ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم، وهو: "كان" وأخواتها، وقد تقدمت، الثاني: المتعدي... الثالث: اللازم... "، ويقول صاحب توضيح المقاصد: الفعل قسمانِ: متعدٍّ ولازم. بينما يذكر محمد عبد العزيز النجار: الفعل ثلاثة أنواع: أحدها: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم، وهو: "كان"، وأخواتها، وقد تقدمت، الثاني: المتعدي، وله علامتان...الثالث: اللازم..([46])

- تعريف المتعدّي وعلاماته: يقول ابن مالك:
علامة الفعل المعدى أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل
فيقول ابن عقيل: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا([47])
وعلاماته: يقول ابن عقيل: وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو: الباب أغلقته.([48])

ويقول ابن هشام: المتعدي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر، الثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ: "ضرب" ألا ترى أنك تقول: "زيد ضربه عمرو" فتصل به هاء ضمير غير المصدر، وهو: "زيد"، وتقول: "هو مضروب" فيكون تاما.[49]()

وتجد الأشموني يقول:" "علامة الفعل المعدى" إلى مفعول به أكثر -يسمى أيضا واقعا؛ لوقوعه على المفعول به، ومجاوزا؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به - أمران: الأول- صحة "أن تصل ها" ضمير راجع إلى "غير مصدر به"، والثاني- أن يصاغ منه اسم مفعول تام، وذلك

"نحو عمل" فإنك تقول منه: "الخير عمله زيد"؛ فهو معمول، بخلاف نحو: "خرج"؛ فإنه لا يقال منه: "زيد خرجه عمرو"، ولا هو مخروج، بل مخروج به، أو إليه؛ فلا يتم إلا بالحرف([50]).

حكم المتعدي: يقول ابن هشام:" وحكمه أن ينصب المفعول به، ك: "ضربت زيدا و: "تدبرت الكتب" إلا إن ناب عن الفاعل، كـــ: "ضُـرِبَ زيد" و: "تدبرت الكتب"([51]) فقد قال ابن مالك:

فانصب به مفعوله إن لم ينب ... عن فاعل نحو تدبرت الكتب

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوب المسمار، ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع.

أقسام المتعدّي: يقول ابن عقيل: والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان: أحدهما – ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، والثاني ما ليس أصلهما ذلك، كأعطى وكسا. والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلم وأرى. والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد، كضرب ونحوه.([52])

تعريف اللازم وعلاماته: يقول ابن مالك:

ولازم غير المعد ى وحتم ... لزوم أفعال السجايا كنهم

أو عرضا أو طاوع المعدى ... لواحد كمده فامتدا

يقول ابن عقيل: واللازم: ما ليس كذلك وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر،نحو: مررت بزيد، أولا مفعول له، نحو: قام زيد، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا ، وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ، ويسمى متعديا بحرف جر.([53])

علامات اللازم: له اثنتا عشرة علامة، وهي: ألا يتصل به "هاء" ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كخرج، ألا ترى أنه لا يقال: زيد خرجه عمرو، ولا هو مخروج، وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو، وهو مخروج به أو إليه. وأن يدل على سجية، وهي ما ليس

حركة جسم، من وصف ملازم، نحو: جبن، وشجع أو على عرض، وهو ما ليس حركة جسم، من وصف غير ثابت، كمرض[54]

الفعل اللازم يتعدى بحرف الجر ، وحكم حذف حرف الجر: يقول ابن مالك:

وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

يقول ابن عقيل: "تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، نحو: مررت بزيد، وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيدا قال الشاعر: تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام أي: تمرون بالديار." ([55])

- ترتيب المفعولات: يقول ابن مالك:

والأصل سبق فاعل معنى كمن ... من ألبسن من زاركم نسج اليمن

فقال ابن عقيل:"إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو: أعطيت زيدا درهما، فالأصل تقديم زيد على درهم لأنه فاعل في المعنى([56])

ويقول محمد عبد العزيز النجار:" لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل [في باب ظن]، أو فاعلا في المعنى [في باب أعطى]، أو مسرحا[مطلقًا غير مقيد بحرف جر]، لفظا أو تقديرا، والآخر مقيد لفظا أو تقديرا، وذلك كـ"زيدا" في ظننت زيدا قائما([57])

- حذف المفاعيل لغرض : يقول ابن مالك :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر ... كحذف ما سيق جوابا أو حصر

ويقول الأشموني: "وحذف فضلة" وهي المفعول من غير باب "ظن" "أجز": اختصارا، أو اقتصارا "إن لم يضر" حذفها، كما هو الأصل، ويكون ذلك لغرض: إما لفظي؛ كتناسب الفواصل، نحو: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}، ونحو: {إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى}، وكالإيجاز في نحو: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}، وإما معنوي؛ كاحتقاره في نحو؛ {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ} أي: الكافرين، أو استهجانه...([58])

أوجه التشابه والاختلاف بين سيبويه وابن مالك.

أن من شرحوا كتاب سيبويه لم يشرحوا جميع ألفاظه، وإنما شرحوا ما غمُض فهمه على معاصريهم، ثم تزايد هذا الغموض على تدرج- كلما بَعُدَ الناس عن عصر سيبويه، فاحتاج المشتغلون بالنحو؛ لفهمه بمقدار ما زاد من غموض، واعتمد هؤلاء الشارحون في فهمهم لكتاب سيبويه على ما جاء في الكتاب نفسه عن طريق النظر، وعلى ما يفتح الله به عليهم.

بينما تجد على الجانب الآخر أن ألفية ابن مالك تتسم: بالسهولة ، واليسر، وأكبر شهادة على ذلك هو كثرة شروح هذه الألفية، وهذه الشروح تُعد اعترافًا منهم بفضلها في علم النحو، وترسيخ قواعده للسالكين فيه.

وبالرغم من ذلك لا ينُكر الباحث فضل سيبويه في العربية، فقد قال صاحب تفسير البحر المحيط من لم ينظر الكتاب كتاب سيبويه – رحمه الله – فإن اسم الكتاب علم عليه ولجهلٍ عن من يُقدم على تفسير كتاب الله، وإعراب ألفاظه بغير أحكام علم النحو، ويكفيه أننا إذا اطلقنا كلمة الكتاب عرفنا أنه كتاب الله – عز وجل – وإذا قيل: الكتاب في علوم العربية من نحو، وبلاغة، ومعانٍ، وبديع فهو كتاب سيبويه إمام النحاة [قرآن النحو].

إذا كانت هذه هي المكانة المتميزة التي اتسم بها الكتاب ومعه الألفية، فإنه لم يسلم كل منهما من المآخذ والاعتراضات عليهما شأنهما شأن كل مؤلّف يتصدى له جَمْعٌ كثير من العلماء لشرحه، لكن هذه المأخذ لا أثر لها إذا ما قورنت بالفائدة العلمية التي يجنيها أي باحث في علم النحو والصرف من ورائهم.

وعندما تنظر في كتب التراجم وطبقات النحاة واللغويين، تجد أن تلاميذ سيبويه قليلون جدًا، بل لا أُبَالِغ إن قلت: إننا قد نُحصيهم على أصابع اليد الواحدة، وعندما نبحث عن العلة من وراء القلة في تلاميذ سيبويه؛ نجد أن السبب في ذلك هو أنه كانت بلسانه حبُسة؛

فهي التي جعلت التلاميذ تنفر، بينما ابن مالك يخالف سيبويه؛ لأن ابن مالك لديه عدد كبير من التلاميذ والمريدين

منهج سيبويه تجده في قسمين، هما: القسم الأوّل – وهو في أبواب النحو، مثل: إسناد الفعل، وبالقسم الثاني– في أبواب الصرف والأصوات مثل: أعراض اللفظ عند النسب والإضافة، بينما وتجد منهج ابن مالك يتسم بالسهولة واليسر، فإنه يقسم النحو إلى عناوين عامه واضحة يستطع من خلالها أي شخص أن يفهم النحو وقواعده

فيدرس سيبويه اللازم والمتعدي في الأمثلة والنصوص؛ ليكشف عن الرأي فيها صحةً وخطأً، أو حسنًا وقبحًا، أو كثرةً وقلةً؛ فهو يحصى كل أقوال شيوخه في اللازم والمتعدي، ويقارن بينها.

شواهد سيبويه تجد أنه أتى بشواهد من القرآن الكريم وبلغ عددها اربعمائة آية تقريبًا، و شواهده من الحديث الشريف قليلة جدًا ، وتجده يستشهد بشعر العرب ونثرهم ، وبلغ عدد شواهد الشعر (1050)شاهد وعُرِفَ أصحاب ألف منها ، ولم يُعَرف الخمسين الباقية تقريبًا ، وأما النثر من الحِكَم والامثال ... فقد عمّت الحكاية والسماع عنهم في معظم كتابه، وشواهد ابن مالك تجد أنه أتى بشواهد من القرآن أكثر مما أتى بها سيبويه ، وعندما تنظر إلى شواهد ابن مالك من الحديث الشريف يجد أنه أكثر منها ، وكان يستشهد بها في كل جزئية من ألفيته

عناوين سيبويه عكس ابن مالك لا تتسم بالطول ولا التعقيد ولا الغموض وعدم الوضوح، واضحة وجميلة ويأتي بالأمثلة لشرح قاعدته فتجد من عناوين شُرّحِ الألفية: تعريف اللازم والمتعدي.

قام كل من ابن مالك وسيبويه بتقسيم المتعدي إلى متعد لمفعولٍ واحد، ثم المتعدي لمفعولين وهو ينقسم إلى ما أصلهما المبتدأ والخبر وما ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ثم المتعدي

إلى ثلاثة مفعولات، ولكن ذكر سيبويه المتعدي لمفعول أولًا ثم المتعدي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ثم بعد ذلك المتعدي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ثم المتعدي لثلاثة مفعولات، بينما ذكر ابن مالك في شرح ابن عقيل غير هذا الترتيب.

شرح سيبويه كتابه ولم يعط قواعد فقط، بينما ابن مالك قام بنظم الألفية ولم يشرح هذه الأبيات بل شرحها غيره من النحاة.

الخاتمة والنتائج.

وزعّ سيبويه موضوع اللازم والمتعدي على أبواب كثيرة من كتابه بل لا يغالي الباحث إذا ما قال: إن سيبويه ذكر مسائل للازم والمتعدي في أثناء أبواب أخرى لم توضع للازم والمتعدي، بينما ابن مالك وضعهما في مكان واحد.

يهيمن الغموض على عناوين أبواب اللازم والمتعدي عند سيبويه، وعند القراءة في الكتاب والألفية يتضح تفاوت إبداع سيبويه وابن مالك ومدى تأثيرهم في النحو، وعلى من أتى بعدهم من النحاة، وقد رصد البحث أن مصطلحات سيبويه تختلف عن مصطلحات ابن مالك، وذلك بسبب تفاوت الزمان بينهما، فالأول منهما – يعد أول من كتب بالنحو والصرف في القرون الثاني الهجري، بينما ابن مالك أتى بعد ترسيخ القواعد وبعد مَنطَقة النحو فورد مصطلح اللازم عند ابن مالك بوضوح، بينما سيبويه أكتفى بقوله: ما لا يتعدى فهو غير متعد.

ذكر ابن مالك أن الفعل ينقسم إلى لازم ومتعدّ فقط، بينما سيبويه ذكر أنه ينقسم إلى ثلاثة وجعل بابًا للفعل الذي هو ليس بلازم ولا بمتعدّ وهو كان وأخواتها، وشواهد سيبويه الشعرية أكثر من شواهده القرآنية وقلة استشهاده بالحديث النبوي الشريف بينما ابن مالك كثُر عنده الحديث والقرآن.

يوصي البحث برصد عناوين ومصطلحات سيبويه التي يندر استعمالها الآن في النحو، وشرحها بطريقة سهلة كي يفهمها الجميع، يوصي البحث إلى عقد المقارنات بين علماء النحو، ومحاولة الوصول إلى سمات عامة مشتركة بين النحاة، وتحديد ما يتميز به كل منهم.

المصادر والمراجع

[11] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)،دار الدعوة، باب اللام ج (3) ، ص (823).

[2] معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب ،الأولى،(1429 هـ - 2008 م)، ج(3) ، ص (2007).

[3] النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ،لمحمود سليمان ياقوت ، دار الصحابة بطنطا ،ط أولى ،(2009)م ،رقم الإيداع (209/13701) ، ص(506).

[4] معجم اللغة العربية المعاصرة ، ج (2) ص(1471 : 1473).

[5] النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ، ص(506).

[6] تاج العروس من جواهر القاموس ،محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)،مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج (23) ، ص (496) .

[7] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجار)،دار الدعوة، ج(2)ص(933).

[8] أساس البلاغة ،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى،(1419 هـ - 1998 م) ،ج(2) ، ص (248).

[9] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو(770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ج(2) ، ص(592).

[10] معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب ،الأولى، (1429)هـ -(2008) م ، ج(3) ، ص(2168) .

[11] تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت: 442هـ)، ت:د/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط الثانية (1412هـ - 1992م)، ص(90).

[12] ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري دراسة مقارنة،زياد توفيق أبو كشك ،اشرف عليها د/أحمد حسن حامد كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين(2005) م ، ص(4) .

[13] الكتاب كتاب سيبويه لأبي بشر بن عمر بن قمبر، ت:عبد السلام محمد هارون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،(1395هـ) (1975م) ،ج(1) ص(33) .

[14] شرح كتاب سيبويه أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان،ت: أحمد حسن مهدلي ،وعلي سيد علي ،دار الكتاب العلمية بيروت لبنان،ط(1)، (2008م)،ج(1)ص(257)والسيرافي فارسي الأصل ولدب(سيراف)وتعلم فيها ومضى لعُمان وتفقه بها ثم عاد لسيراف ثم مضى للمعسكر ولقي الصيمري المتكلم ثم الكرخي ومولده قبل التسعين وتوفى(368)هـ.

[15] الكتاب، ج (1) ، ص (33) .

[16] التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، ت:د/عوض القوزي ، مطبعة الأمانة القاهرة ،ط(1) ، (1990م) ، ج(1)ص(58).وهو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ت (377)هـ، ولد بفسا ومن تلاميذ المبرد وابن جني والشيرازي والربعي والعبدي والزعفراني وعضد الدولة وله كتاب الإيضاح والمقصور والممدود والحجة في علل القراءات

[17] شرح السيرافي ج(1) ، ص(258).

[18] شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج (1)، ص (261) .

[19] السابق، ج (1)، ص (261) .

[20] شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج (1)، ص (262) .

[21] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج (1) ، ص (262) .

[22] الكتاب ، ج (1) ، ص(34) .

[23] شرح السيرافي ، ج (1) ، ص (262)

[24] السابق ج (1) ، ص (263).

[25] الكتاب، ج (1)، ص(34) .

[26] السابق، ج (1)، ص (266) بتصرف.

[27] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج (1)، ص (269) بتصرف.

[28] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج (1)، ص (269) بتصرف.

[29] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج(1) ص (273) بتصرف.

[30] الكتاب، ج (1)، ص (37) .

[31] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج(1) ص (275) بتصرف 0

[32] السابق ، ج(1) ص (275) بتصرف.

[33] الكتاب ، ج (1) ، ص (39).

[34] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج(1) ص (281) .

[35] التعليقة على كتاب سيبويه ، ج(1) ، ص (68).

[36] الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ) ، ت: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ،ج(1) ، ص (181) .

[37] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج(1) ص (282) بتصرف .

[38] الكتاب ، ج (1) ، ص (41).

[39] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج(1) ص (285) بتصرف.

[40] السابق ، ج(1) ص (285) .

[41] الكتاب ، ج (4) ، ص (77)

[42] الكتاب، ج (4) ، ص (56) .

[43] السابق ، ج (4) ، ص (56) .

[44] السابق ، ج (4) ، ص (57) .

[45] السابق ، ج (4) ، ص (76) 0

[46] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769هـ) ،ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط:العشرون(1400 هـ – 1980م) ،ج (2) ص (145)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ) ،ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،ج (2) ص (156)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : 749هـ)،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ، دار الفكر العربي، ط: الأولى(1428هـ – 2008م) ج (2) ص(620)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط الأولى (1422هـ – 2001م) ج (2) ص(88).

[47] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج (2) ص (145).

[48] السابق ج (2) ص (145 ، 146).

[49] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج (2) ص (620، 621).

[50] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط: الأولى (1419هـ– 1998م) ج(1) ص (438).

[51] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج (2) ص (157) .

[52] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج (2) ص (147) .

[53] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج (2) ص (145 ، 146) .

[54] ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج (2) ص(88) .

[55] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج (2) ص (150 ، 151) .

[56] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج (2) ص (153 ، 154) .

[57] ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج (2) ص(95)

[58] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج (1) ص (445) .